معظم أجنحة الحزب المتصارعة ، في وقت لم يستطع فيه أي جناح حسم الموقف لصالحه .

انطلاقا من مثل هذا المخطط تجاه الضفة الغربية ، لم يكن غريبا أن جاءت ردود الفعل الاسرائيلية على قرار مؤتمر الرباط المؤيد اقامة سلطة وطنية فلسطينية على أية أرض يتم انسحاب اسرائيلي منها ، عصبية للغاية ومفعمة بالتهديد والوعيد . وسبب ذلك واضح للغاية ، اذ ان اقامة مثل هذه السلطة يقلب المخطط الاسرائيلي بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة رأسا على عقب ، حيث ان سلطة كهذه لا بد ان تمارس حقوق سيادة كاملة على تلك الارض الفلسطينية ، وهي الحقوق التي تتعارض ، جملة وتفصيلا ، مع المخططات الاسرائيلية من أساسها . كذلك فان مجرد اقامة هذه السلطة لا يمكن الا ان تكون الخطوة الاولى على طريق اعادة فتح الملف الفلسطيني ، وابتداء من اول ورقة فيه ، بما يحتويه من حقوق ومطالب فلسطينية تجاه الحركة الصهيونية واسرائيل ، تسبق قيام اسرائيل بنحو نصف قرن من الزمن ، ان لم يكن أكثر من ذلك . وان لم يكن من الممكن القيام بهذا في المرحلة الحالية ، حيث ينصب الاهتمام العالمي والغربي أساسا على تصفية نتائج عدوان ١٩٦٧ ، فان المستقبل كفيل بايجاد المناسبة الملائمة لذلك ، وهذا في نفس الوقت الذي لا تستطيع اسرائيل مطالبة تلك السلطة الفلسطينية بعقد « سلام » معها ، ما دام الشعب الفلسطيني لم يحصل على حقوقه الكاملة ، خاصة بالنسبة للمناطق المحتلة من فلسطين سنة ١٩٤٨ .

ان حراجة الموقف الاسرائيلي بعد مؤتمر الرباط واضحة للغاية ، اذن ، ولدرجة تجبر المرء على التساؤل عن طبيعة الاجراءات التي قد تتخذها اسرائيل للخروج من هذا المأزق . وهذا على الرغم من ان الاسرائيليين أنفسهم يعملون على زيادة موقفهم حراجة ، ليس فقط باعلانهم انهم يرفضون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واصرارهم على عدم وجود علاقة بينها وبين الفلسطينيين في المناطق المحتلة ، وانما بتأكيدهم ايضا انهم يرفضون حتى التفاوض مع الاردن بشأن مصير تلك المناطق ، اذ اتضح ان اي اتفاق اسرائيلي معه قد يجير فيما بعد لصالح منظمة التحرير ، او ان الاردن ينوي اشراك المنظمة في حكم تلك المناطق بعد انسحاب اسرائيل منها . ولكن مثل هذه التصريحات ، من ناحية ثانية ، لا يمكن ان تشكل بحد ذاتها موقفا اسرائيليا متماسكا يمكنه الوقوف في وجه تحديات مؤتمر الرباط ، واستنادا الى ردود فعل فقط ، اذ لا بد ايضا من المبادرة الى اتخاذ اجراءات اسرائيلية مضادة لمواجهة قرارات هذا المؤتمر او محاولة تطويقها والتخفيف من وقعها . ويبدو من ردود الفعل الاسرائيلية الفورية على قرارات مؤتمر الرباط من جهة ، ومن مخططات اسرائيل ومواقفها في الماضي من محاولات تسوية ازمة المنطقة من جهة اخرى ، ان هناك أربعة خيارات امام اسرائيل ، للعمل ضمنها لمواجهة الوضع الراهن في المنطقة .

ان اول تلك الخيارات هو ذلك الذي يحظى بموافقة غلاة التوسعيين الاسرائيليين ، الداعي الى « انهاء » الاحتلال الاسرائيلي لتلك المناطق بطريقة « بسيطة » للغاية ، وذلك بفرض القانون الاسرائيلي عليها وضمها رسميا الى اسرائيل . وقد ظهر تأثير هذا الاتجاه على الصعيد الرسمي ، حالا بعد الاعلان عن قرارات مؤتمر القمة ، عندما تبنى بعض المسؤولين الاسرائيليين تلك الدعوات المنادية بتقوية الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، دعما للوجود اليهودي فيها وخطوة على الطريق نحو ضمها . غير ان نظرة أشمل الى طبيعة مثل هذه الاجراءات تظهر انها لا يمكن ان تصل الى درجة من الجدية ، يمكن معها اعتبارها ردا على قرارات مؤتمر الرباط . ان ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل لا يزال يعتبر حتى الان من بين الاجراءات التي لا